أصحاب محال قدّموا لـ"المدى" وثائق ومستندات عن القضية

تورّط وكيل الوقف المسيحي ومدير التسجيل العقاري في ميسان بعملية فساد

كشف عدد من أصحاب محال مجمع سوق (ممتاز) التجاري وسط مدينة العمارة عن وجود تواطؤ بين مشتري العقار المشيد بطريقة المساطحة في السوق ومدير دائرة التسجيل العقاري في المحافظة بهدف الاستحواذ على كامل مساحة السوق. وأوضحوا في أحاديثهم لـ"المدى" أن العقار الذي تم بيعه يقع على قطعتي أرض متجاورتين تعود إحداهما للوقف المسيحي والأخرى لبلدية العمارة، إلا أن طريقة البيع تكتنفها الشكوك بوجود تواطؤ بين المشتري ودائرة التسجيل العقاري، مشيرين إلى أن ذلك يعني فقدانهم محالهم.

□ ميسان / المدى

REPUBLIC OF IRAQ
MINISTRIES COUNCIL
Endowment of The Christians,
and other Religions
Office of the
General Inspector

Number:
Date: / /٢٠٠٨

الى/ دائرة التسجيل العقاري في العمارة
/ طلب ايقاف اجراءات البيع

تحية طيبة...

بالنظر لقيام مكتب المفتش العام في ديوان أوقاف المسيحيين والديانات الأخرى بالتحقيق في طريقة بيع العقار المرقم ٢٥/١ قادرية نتيجة للشكوى التي وردت الينا بوجود خلل في عملية البيع اعلاه وعدم قانونيتها ومخالفتها للتعليمات ، لذا نطلب من دائرتكم ما يلي :-

١. ايقاف اجراءات البيع لدى دائرتكم وعدم اكمال اجراءات التنازل لحين اكمال التحقيق في موضوع بيع العقار .
٢. تزويدنا بنسخة من سند وخارطة العقار مصدقة من دائرتكم .
٣. تزويدنا بتقديراتكم التقويمية الحالية للعقار ليتسنى لنا التأكد من قانونية عملية البيع وعدم مخالفتها للتعليمات النافذة .

للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير

أزاد هرمز نيسان
المفتش العام

نسخة منه الى:
- دائرة التسجيل العقاري في العمارة .

Endowment of The Christians,
and other Religions
Office of the
General Inspector

Number:
Date: / /٢٠٠٩

الى/ هيئة النزاهة- مكتب تحقيقات ميسان- شعبة التحقيقات والقانونية
/ تحقيق اداري

تحية طيبة...

كتابكم المرقم ١٧٤ق/٩/٥/٢٠٠٩ في ٢٠٠٩/٩/٢٨

نود ان نبين لهيئتكم الموقرة الاتي:-

سبق، وان تم اجابة هيئتكم الموقرة بموجب كتابنا المرقم ١٠٠/٣ والمؤرخ في ٢٠٠٩/٤/٥ حول الاجراءات بشأن معاملة البيع لتعذر موضوع التحقيق وكما مبين ادناه:-

أ. حصول موافقة قداسة البابا بنديكتوس السادس عشر على بيع العقار لكون الطائفة تابعة بشكل مباشر الى الفاتيكان.
ب. حصول موافقة السيد رئيس ديوان الاوقاف المسيحيين والديانات الاخرى بموجب الكتاب المرقم ٧١ في ٢٠٠٧/٧/١ على بيع العقار موضوع البحث.
ت. الاذن من محكمة المواد الشخصية في العمارة وصدور حجة الاستبدال.
ث. قام رئيس الطائفة على شوء هذه الموافقات باركيل محامي السيد حازم عبد الله اسطيفو بالبيع.
ج. بعد ان تم الاتفاق مع السيد كاظم حسين جبر وأسفر السيد حازم عبد الله اسطيفو قام بتوكيل السيد كاظم بموجب وكالة من رئيس الطائفة والعطران جان بنيامين سليمان بموجب حق توكيل الغير.

وعليه كانت نتائج التحقيق:-

١. عدم مشروعية الاجراءات القانونية رغم حصول الموافقات اعلاه وذلك لقيام السيد كاظم حسين جبر بنقل الملكية الى زوجته.
٢. عدم تناسب القيمة التقويمية للعقار مع واقع الحال بسبب التواطئ بين السيد كاظم حسين جبر ومدير التسجيل العقاري في ميسان.

مع التقدير...

أزاد هرمز نيسان
المفتش العام

نسخة منه الى:
- مكتب تحقيقات الرصافة - ورش تشخيص بصمات الخط

وأوضحوا أنهم دفعوا في ثمانينات القرن الماضي (سرقفلية) لاثنين من رجال الأعمال الذين شيدوا السوق اللذين قاما في حينها بالبناء على كامل مساحة أرض الوقف المسيحي وقطعة الأرض العائدة للبلدية معا.

وبين حبيب محسن، أحد أصحاب المحال، أنهم رفعوا العديد من الدعاوى القضائية وخاطبوا الجهات المعنية في مديرية التسجيل العقاري في ميسان والمحافظ السابق وبلدية العمارة وهيئة النزاهة، فضلا عن شكوى إلى وزيري البلديات والأشغال العامة والعدل، "من أجل إنصافهم والتصدي لمحاولات ابتلاع محالهم من قبل المشتري الجديد دون وجه حق"، على حد قوله، وتحتفظ "المدى" بالأسماء الواردة في الشكوى.

وقدم محسن لـ"المدى" نسخة من الشكوى التي رفعوها إلى وزيري البلديات والعدل، وجاء فيها: "تم بناء سوق (ممتاز) في مستهل ثمانينات القرن الماضي، بطريقة المساطحة على قطعتي أرض إحداهما تابعة للوقف المسيحي والأخرى لبلدية العمارة، ويشتمل السوق على ٨٢ محلا، وتم بناؤها بأموالنا، إذ قمنا بدفع سرقفليات المحال مقدما".

وتضمنت الشكوى "وبعد انتهاء المدة المحددة للمساطحة رجعت عائدية السوق إلى الوقف المسيحي، وبدأنا بدفع بدلات الإيجار إلى وكيل الوقف، لكننا فوجئنا بعد نحو عام بقيام الوقف المسيحي ببيع السوق بصورة مريبة ودون إعلان موقعي أو مزاد علني وبسعر زهيد جدا لا يتناسب مع ربع القيمة الحقيقية للعقار وفق الأسعار السائدة في حينه".

ويرد في الشكوى "علمنا أن البيع تم بالاتفاق بين وكيل الوقف والموكل الجديد بالبيع بشكل مخالف للقانون بعد رشا قدمت لأشخاص من الوقف المسيحي وموظفين في دائرة التسجيل العقاري في المحافظة، وقد قام الموكل الجديد ببيع ونقل ملكية العقار لاحقا إلى زوجته".

وجاء في ثنايا الشكوى إيضاحات مفصلة لإشكاليات القضية، تشير إلى محاولة التلاعب بحدود أرض العقار عبر ضم أراض مجاورة تابعة للبلدية، حيث أن أرض الوقف المسيحي مسجلة في الطابو بالرقم (٢٥/١) فيما تحمل القطع الأخرى العائدة للبلدية والتي تم الاستيلاء عليها الأرقام (٢/٢٥ و١/١٨٦ و١/١٩٦ و١/١٨٧ و١/١٨٨ و١/١٨٩).

ودوّن أصحاب المحال في شكواهم أنهم هم من نبه بلدية العمارة إلى عائدية القطع المذكورة لها إذ أنها . البلدية . لم تكن تعلم بذلك ولم تستوف أجور استثمار تلك القطع منذ عقود خلت.

وعزز أصحاب المحال شكواهم بملف يتضمن وثائق رسمية صادرة من مكتب محافظ ميسان، ومديرية بلدية العمارة، ومحكمة التمييز الاتحادية، ومكتب المفتش العام في ديوان أوقاف المسيحيين والديانات الأخرى، تفيد بعدم مشروعية الإجراءات القانونية الخاصة باستملاك أرض الوقف المسيحي في ميسان، ولكن على الرغم من ذلك تم ترويج عملية البيع من قبل التسجيل العقاري في المحافظة ما يؤكد وجود تلاعب و فساد في هذه القضية، بحسب ما ذكروا.

ففي كتاب موجه إلى دائرة التسجيل العقاري في العمارة من المفتش العام لديوان أوقاف المسيحيين والديانات الأخرى آزاد هرمز نيسان، يحمل الرقم ٢١٦/٨ بتاريخ ١٧/ ١١/ ٢٠٠٨، ورد ما نصه "بالنظر لقيام مكتب المفتش العام في ديوان الأوقاف بالتحقيق في طريقة بيع العقار المرقم (٢٥/١ قادرية) نتيجة للشكوى التي وردت إلينا بوجود خلل في عملية البيع أعلاه وعدم قانونيتها ومخالفتها التعليمات لذا نطلب من دائرتكم ما يلي: إيقاف إجراءات البيع، وعدم إكمال إجراءات التنازل لحين استكمال التحقيق في موضوع بيع العقار، وتزويدنا بنسخة من سند وخارطة العقار مصدقة من دائرتكم، إضافة إلى تزويدنا بتقديراتكم للقيمة العمومية للعقار ليتسنى لنا التأكد من قانونية عملية البيع وعدم مخالفتها التعليمات النافذة".

وبحسب ما ورد في الوثائق فإنه بعد مرور نحو سنة من ذلك وبعد اطلاع مكتب المفتش العام على مستندات ومفردات القضية، وجه بإيقاف عملية البيع بحسب الكتاب الصادر عن قسم التحقيقات في المكتب، الذي يحمل الرقم ٣٨٧/٣ بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١٤، والموجه إلى شعبة التحقيقات والقانونية في مكتب هيئة نزاهة ميسان تحت عنوان (تحقيق إداري).

وجاء الكتاب، "نود أن نبين لهيئتكم الموقرة الآتي: عدم مشروعية الإجراءات القانونية بالرغم من حصول الموافقات أعلاه، وذلك لقيام الموكل الجديد ببيع العقار بنقل الملكية إلى زوجته، وكذلك عدم تناسب القيمة العمومية للعقار مع واقع الحال بسبب التواطؤ بين الموكل ومدير التسجيل العقاري في ميسان".

أصحاب المحال بدورهم أكدوا أنهم ومنذ سنتين يراجعون الدوائر المختصة كما وكلوا محامين للدفاع عن حقوقهم وحسم الموضوع ولكن دون جدوى، مناشدين من خلال "المدى" الجهات ذات العلاقة التصدي لكل من ساهم في تمرير صفقة بيع العقار خلافا للتعليمات.

وطالبوا بلدية العمارة باتخاذ الإجراءات القانونية بشأن الأرض العائدة لها والتي يحاول المالك الجديد لعقار الوقف الاستيلاء عليها بالتواطؤ مع بعض الفاسدين في دائرة التسجيل العقاري، من خلال التلاعب بحدود الأرض على الخرائط وخلافا لواقع الحال على الأرض، مبدين استعدادهم لدفع بدلات الإيجار التي تحددها البلدية للمحال المشيدة على أرضها والتي يشغلونها منذ سنوات.

وأشار بعض أصحاب المحال إلى أنهم اشتروا محالهم من آخرين قبل عدة سنوات (سرقفلية) ولا يدفعون إيجارا لأحد كون الأرض عائدة للبلدية التي لم تكن على علم بعائديتها إلى أن أثيرت القضية من قبلهم.

"المدى" استفسرت من أقدم المساحين الذين عملوا في دائرة التسجيل العقاري بميسان المساح المتقاعد حامد حسن الياسري، عن معلوماته بخصوص عائدية القطعة المرقمة (٢/٢٥) فأكد أن عائديتها لبلدية العمارة ومسجلة في الطابو بتاريخ العام ١٩٣٦، مستغربا جهل البلدية بأملاكها.

التربية دعتهم إلى مذاكرة المنهاج المقرر

طلبة يتخوّفون من صعوبة وغموض أسئلة الامتحانات النهائية

□ بغداد / ضرغام المالكي

يتخوف بعض الطلبة من تكرار سيناريو العام الماضي بشأن صعوبة أسئلة بعض المواد في الامتحانات النهائية، مطالبين وزارة التربية بوضع أسئلة واضحة وسهلة الفهم، فيما دعت الوزارة الطلبة إلى اعتماد كتب المنهاج الدراسي للمذاكرة والابتعاد عن الملازم.

ويقول الطالب في الصف السادس الإعدادي سيف حاتم لـ"المدى": إنه رسب في العام الدراسي الماضي بسبب صعوبة الأسئلة، مبينا أن "أسئلة العام الماضي لمادتي اللغة الانكليزية واللغة العربية اتسمت بالكثير من الغموض وكانت غير مفهومة ما أدى إلى رسوب الكثير من الطلبة"، بحسب قوله.

أما الطالب كرم أحمد فيشير في حديثه لـ"المدى" إلى أنه لم يكمل منهاج بعض المواد بسبب كثرة العطل، مؤكدا أن "كثرة العطل أثرت بشكل كبير علينا بحيث لم نكمل الفصول الأخيرة من بعض المواد، خاصة أن هناك مواد علمية ولا أستطيع أن أقرأها من دون مدرس المادة"، داعيا وزارة التربية إلى أن تراعي ظروف الطلبة.

غير أن المدرس عدي صباح يؤكد لـ"المدى" أن مسألة صعوبة أو سهولة المواد الدراسية والأسئلة الامتحانية تعتمد على مستوى الطالب"، لكنه لم ينف أن "هناك بعض الأسئلة قد يستطيع الطالب أن يجيب عليها لكنها غير واضحة وفيها نوع من الغموض، لذلك تؤثر على إجابته" مستبعداً أن تكون هناك أسئلة من خارج المنهاج.

وكان عدد من الطلبة قد أبدوا استياءهم من صعوبة الأسئلة لبعض المواد الدراسية في الامتحانات النهائية للعام الدراسي الماضي، ما دفع بعض أعضاء مجلس النواب إلى مطالبة وزارة التربية بوضع أسئلة أقل صعوبة، مؤكدين أن "الطلبة يتحدون ظروفا صعبة أبرزها انقطاع التيار الكهربائي ،لذلك يجب الوقوف إلى جانبهم".

الناطق الإعلامي لوزارة التربية وليد حسين، دعا في تصريح لـ"المدى" الطلبة إلى اعتماد كتب المنهاج الدراسي في المذاكرة والابتعاد عن الملازم، مشيرا إلى أن "جميع أسئلة المواد في الامتحانات النهائية المقبلة من داخل الكتاب، وأن نوعية الأسئلة ستكون بطريقة تدريجية من جميع فصول الكتاب".ويضيف أن "مديريات التربية في بغداد والمحافظات تعمل الآن لتهيئة أفضل الأجواء للطلبة لإجراء الامتحانات النهائية المقبلة".

عادل فهد الشرشاب عضو لجنة التربية والتعليم في مجلس النواب أكد لـ"المدى" أنه على اتصال دائم مع وزارة التربية لتهيئة الأجواء المناسبة للطلبة لإجراء الامتحانات.

وقال الشرشاب "بحثنا مع وزارة التربية إمكانية وضع أسئلة واضحة بعيدة عن الغموض للامتحانات النهائية، وأن تكون من المنهاج الدراسي"، لافتا إلى أن "الوزارة ستوفر جميع احتياجات الطلبة من مياه الشرب والتيار الكهربائي لأداء الامتحانات النهائية في أجواء مناسبة، فضلا عن وضع الطلبة في مراكز الامتحانات القريبة من منازلهم في بعض المناطق التي تواجه صعوبة التنقل مثل المناطق الريفية".

وحددت وزارة التربية التاسع عشر من الشهر الجاري موعدا لإجراء امتحانات الصفوف غير المنتهية، فيما حددت الشهر المقبل موعدا لبدء الامتحانات النهائية للصفوف المنتهية بفرعيها الأدبي والعلمي بالنسبة للدراسة الإعدادية.

قاعة امتحانية

ظهور إصابة بمرض جنون البقر في أميركا

مجزرة لحوم

□ بغداد / قيس عيدان

أوضح مصدر في قسم الإعلام التابع للشركة العامة للبيطرة أن حظر استيراد اللحوم والأبقار الحية من الولايات المتحدة الأميركية سببه ظهور إصابة بجنون البقر وليس الحمى القلاعية.

وقال المصدر في تصريح لـ"المدى": إن السلطات الأميركية أعلنت اكتشاف أول حالة إصابة بمرض جنون البقر وتحديدا في ولاية كاليفورنيا خلال ست سنوات، ما دعا الشركة العامة للبيطرة إلى حظر استيراد اللحوم والأبقار الحية الأميركية.

ونفى أن يكون سبب حظر الاستيراد من الولايات المتحدة ظهور إصابة بمرض الحمى القلاعية، مؤكدا في الوقت نفسه استمرار الشركة بإجراءاتها الاحترازية للحيلولة دون دخول اللحوم أو المواشي المصابة بالأمراض الانتقالية وتكثيف حملاتها الميدانية بهذا الصدد.

وكان مدير عام الشركة العامة للبيطرة قد أعلن في تصريح سابق لـ"المدى"، اتخاذ عدد من الإجراءات الاحترازية للحيلولة دون دخول مرض الحمى القلاعية إلى البلاد، بعد أن أخذ بالانتشار في شمال أفريقيا وليبيا ومصر وقطاع غزة.

حشرة (توتا) تفتك بمزارع الطماطم في البصرة والمعالجات الحكومية ضعيفة

□ البصرة/ ريسان الفهد

تتعرض مزارع الطماطم في محافظة البصرة منذ الشهر الماضي وحتى الآن إلى أضرار كبيرة تسببت بها حشرة يطلق عليها (توتا) تدمر هذا المحصول، إذ أنها تفتك بالطماطم من الجذور مرورا بالسيقان وصولا إلى الأوراق.

وقال رئيس الجمعيات الفلاحية في الزبير كرم نعمة لـ"المدى": إن إنتاج الشهر الماضي من الطماطم في مناطق اللحيس والزبير وبعض المناطق المجاورة لها تراجع إلى ما دون النصف، بسبب اجتياح هذه الحشرة التي لا تجدي معها نفعا المبيدات التقليدية.

وأضاف إن "الإجراءات التي تقوم بها الجهات المعنية في مكافحة هذه الحشرة متواضعة جدا ودون المستوى المطلوب، قياسا بالتدمير الذي تتسبب به هذه الحشرة".

يشار إلى أن مناطق الزبير وسفوان وأم قصر تزخر بالمئات من مزارع الطماطم التي اشتهرت بجودة نوعيتها وغزارة إنتاجها.

وبين نعمة أن "الشعبة الزراعية في قضاء الزبير وزعت كميات من المبيدات للفلاحين لغرض استخدامها في مكافحة هذه الحشرة، "ولكن تلك الكميات محدودة جدا وشملت بعض المزارعين، كما أنها لم تعالج المشكلة بشكل جذري، لأنها أبقت الكثير من هذه الحشرات في فترة الحضانة في المزارع، ما يعني أنها ستعاود نشاطها مرة أخرى".

وكشف نعمة أن "مزارع الطماطم في الزبير وأم قصر والمناطق المحيطة بهما كانت تبلغ نحو ستة آلاف مزرعة قبل العام ٢٠٠٣، لم يتبق منها سوى ٢٥٠٠ مزرعة، وهي في طريقها للتناقص بسبب هذه الحشرة التي تحولت إلى وباء يفتك بمزارع الطماطم وبعض المحاصيل الأخرى مثل الباذنجان والبطاطا وغيرها".

من جانبه، ذكر المهندس الزراعي علي رسن أن "إبادة هذه الحشرة والحد من نموها لا يكون بالمبيدات التقليدية لأنها لا تجدي نفعا بالتخلص من الحشرة قبل النمو الخضري وبداية الأثمار، بل يجب أن تكون معالجتها بطرق أكثر حداثة وابتكار والإفادة من الخبرات الزراعية والأكاديمية المتخصصة في الحافظة لغرض معالجة هذه الظاهرة الخطيرة".

فيما دعا النائب عن كتلة البصرة النيابية فرات الشرع خلال زيارته المنطقة واطلاعه على حال مزارع الطماطم إلى تشكيل لجنة من الجهات ذات العلاقة لزيارة المزارع المتضررة وتحديد الأضرار وسبل معالجتها علميا وبشكل جذري، مؤكدا أن هذه الحشرة "تضر بالاقتصاد الوطني ولابد من الحيلولة دون انتشارها مستقبلا".

يذكر أن هذه الحشرة التي يطلق عليها علميا (التوتا أبسلونا) وتعرف أيضا باسم (صانعة الأنفاق في مزارع الطماطم) وهي من رتبة حرشفية الأجنحة، وهي آفة مدمرة لمحصول الطماطم، تتغذى يرقتها على جميع أجزاء النبات وتحفر أنفاقا وممرات في الأوراق والقمم النامية والبراعم والساق والثمار الناضجة وغير الناضجة، وتستطيع هذه الحشرة خفض الإنتاج إلى نسبة كبيرة تتراوح بين ٧٥ - ١٠٠٪، وبالرغم من أن هذه الحشرة تستهدف بالأساس محصول الطماطم إلا أنها تهاجم أيضا محاصيل البطاطا والباذنجان والفلفل وبعض الحشائش التابعة للعائلة الباذنجانية.

يذكر أن مزارع الطماطم في محافظة البصرة، يقع معظمها ضمن الحدود الإدارية لقضاء الزبير، ويعمل في تلك المزارع التي تعتمد كلياً على المياه الجوفية أكثر من سبعة آلاف مواطن، وتعد نواحي سفوان وأم قصر وخور الزبير من أشهر مناطق زراعة الطماطم في العراق بالرغم من بيئتها الصحراوية، وتتصدر البصرة المحافظات الأخرى بإنتاج محصول الطماطم خلال فصل الشتاء، حيث يتراوح إنتاجها الموسمي ما بين ٣٥٠ - ٥٠٠ ألف طن، بعد أن كان أكثر من ٦٥٠ ألف طن قبل العام ٢٠٠٣.

أضرار حشرة (توتا)